



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس السابع عشر / تامة-باب مسح الخفين



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(ولا يمسح قلانس) جمع قلنسوة، وهي المبطنات كدنيات القضاة والنوميات، قال في "مجمع البحرين" على هيئة ما تتخذه الصوفية الآن، (ولا) يمسح (لفافة) وهي الخرقَة تشد على الرجل تحتها نعل أو لا، ولو مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها، (ولا) يمسح (ما يسقط من القدم أو) خفا (يرى منه بعضه) أي بعض القدم أم شيء من محل الفرض؛ لأن ما ظهر فرضه الغسل ولا يجمع المسح (فإن لبس خفا على خف قبل الحدث) ولو مع خرق أحد الخفين (فالحكم ل) لخف (الفوقاني) لأنه ساتر فأشبهه المنفرد، وكذا لو لبسه على لفافة وإن كانا مخرقين لم يجز المسح ولو سترا، وإن أدخل يده من تحت الفوقاني ومسح الذي تحته جاز، وإن أحدث ثم لبس الفوقاني قبل المسح التحتاني أو بعده لم يمسح الفوقاني بل ما تحته، ولو نزع الفوقاني بعد مسحه لزم نزع ما تحته.

(ويمسح) وجوبا (أكثر العمامة) ويختص ذلك بدوائرها (و) يمسح أكثر (ظاهر قدم الخف) والجرموق والجورب، وسن أن يمسح بأصابع يده (من أصابعه) أي أصابع رجله (إلى ساقه) يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ورجله اليسرى بيده اليسرى، ويفرج أصابعه إذا مسح، وكيف مسح أجزأ ويكره غسله وتكرار مسحه (دون أسفله) أي أسفل الخف (وعقبه) فلا يسن مسحهما ولا يجرى لو اقتصر عليه (و) يمسح وجوبا (على جميع الجبيرة) لما تقدم من حديث صاحب الشجرة. (ومتى ظهر بعض محل الفرض) ممن مسح (بعض الحدث) بخرق الخف أو خروج بعض القدم إلى ساق الخف أو ظهر بعض رأس وفحش أو زالت جبيرة استأنف الطهارة، فإن تطهر ولبس الخف ولم يحدث لم تبطل طهارته بخلعه، ولو كان توضأ تجديداً ومسح (أو تمت مدته) أي مدة المسح (استأنف الطهارة) ولو في صلاة لأن المسح أقيم مقام الغسل، فإذا زال أو انقضت مدته بطلت الطهارة في المسموح فتبطل في جميعها لكونها لا تتبعض.

فقال المؤلف -رحمه الله- تعالى: "ولا يمسح قلانس جمع قلنسوة" بعد أن تكلم المؤلف -رحمه الله- على مسح العمامة وذكر ما يتعلق بمدة المسح، شرع في الكلام على بعض ما يُلبس على الرأس والرجلين، ولا يصح المسح عليه؛ لأن المسح لا يكون على كل ما يُلبس وإنما يكون بشروط، كما سبق ذكره. فقال: "لا يمسح قلانس ولا لفافة" إلى آخر كلامه.

طبيب، القلانس يقول المؤلف -رحمه الله-: "جمع قلنسوة" والمراد هنا مبطنات تتخذ للنوم، فهي نوع من الطواقي التي كانت تلبس عند النوم، مبطنات تتخذ للنوم، وبعضهم يعبر بأنها مبطنات كبار كالنوميات تتخذ للنوم، وهذا يدل على أنها تختلف عن الطاقية المعتادة التي يلبسها الناس اليوم ويسمونها قلنسوة، فليست هذه هي القلنسوة التي كان الفقهاء يعبرون عنها، بل هم يقولون أنها مبطنات كبار تتخذ للنوم، وعلى كل حال فإن المؤلف -رحمه الله- يري أنه لا يصح أن يُمسح عليها وهذا هو المذهب، وكذلك دتّيات القضاة.

قال: "ولا يمسح قلانس كدنيات القضاة والنوميّات" دنيات القضاة أيضاً شيء كان يلبس على الرأس، تلبسه القضاة قلانس كبار، كانت القضاة تلبسها، هو شيء يرتديه القضاة عندما يكونون بين الناس أو عندما يكونون في مجالس القضاء، وهو شيء كبير يُلبس على الرأس، ومع ذلك قالوا لا يصح المسح عليها. فأولى ألا يصح المسح على الطواقي المعتادة التي يلبسها الناس في أيامنا هذه، وعلل أصحابنا ذلك بأن هذا لباس لا يشق نزعها، فيشبه القلنسوة غير المبطنة، ولأن النصوص جاءت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه في العمامة، وهذه لا تشبهها من كل وجه، فلم تلحق بها.

ولهذا قالوا إننا نقتصر على ما ورد، ولهذا أيضاً لم يصحوا المسح على العمامة الصماء مع أنها عمامة، لكن لا يصح؛ قالوا النص ورد في عمامة محنكة وذات الذؤابة، هذه عمامة العرب التي كان النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه يمسحون عليها، أما القلانس الكبار هذه الدنيات، وكذلك القلانس في كلام المؤلف فإنه لا يشق نزعها = فلم يجر المسح عليها، فلماذا قالوا لا يصح المسح هذه.

قال -رحمه الله-: "قال في مجمع البحرين على هيئة ما تتخذه الصوفية الآن" مجمع البحرين هو لابن عبد القوي -رحمه الله- شرح على المقنع، وينقل منه أصحابنا ويستفيدون منه، وهو من مراجع المرداوي في الإنصاف.

قال: "ولا يمسح لفافة" وكذلك أيضاً يقول المؤلف لا يصح المسح على اللفائف، اللفافة يقول المؤلف -رحمه الله-: الخرق، "وهي الخرق تشد على الرجل تحتها نعل أو لا" فكان الناس فيما مضى ربما يلفون على أرجلهم شيء، خرق تشد على الرجل، وتُلف عليها، فسميت لفافة.

قال: "ولا يمسح على لفافة" وهي ما يُلف على الرجل وغيرها، طيب لا يمسح على لفافة، سواء كان "تحتها نعل أم لا، ولو مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها"، فالمؤلف -رحمه الله- يقول: سواء شق نزعها أو لم يشق نزعها، والعلة هنا أنه لا يثبت هذا بنفسه، قد عرفنا أن من شرط المسح على الخف أن يثبت بنفسه، فاللفافة لا تثبت بنفسها = فلا يصح المسح عليها.

قال -رحمه الله-: "ولا لفافة ولا يمسح ما يسقط من القدم أو خفاً يرى منه بعضه أي بعض القدم أم شيء من محل الفرض؛ لأن ما ظهر فرضه الغسل ولا يجمع المسح" هذا أيضاً تقرير من المؤلف -رحمه الله- أنه لا يصح المسح على ما يسقط من القدم؛ لأنه سبق له أنه شرط أن يثبت بنفسه، يثبت الخف بنفسه، وكذلك لا يمسح خفاً يرى منه بعض القدم، أو شيء من محل الفرض، لماذا؟ لأن ما ظهر فرضه الغسل، وما استتر فرضه المسح، والغسل هو الأصل والمسح بدل منه، فلا يصح أن يجمع بين البذل والمُبدل في محل واحد، ولهذا قال: "لأن ما ظهر فرضه الغسل ولا يجمع المسح" يعني فلا يصح أن يفعل هذا.

قال -رحمه الله-: "إن لبس خفاً على خف قبل الحدث ولو مع خرق أحد الخفين فالحكم للخف فوقاني؛ لأنه سائر فأشبه المنفرد وكذا لو لبسه على لفافة وإن كانا مُخرقين لم يجر المسح ولو سَترا" هذه مسألة

أن يلبس الإنسان خفاً على خف، وهي تحصل كثيراً في أيامنا هذه، أن يلبس الإنسان خفاً على جورب، أو أن يلبس حذاء برقبة على جورب أو حتى يكون تحت الحذاء هذا خف، فيقع هذا كثيراً في أيامنا، ويقرر المؤلف -رحمه الله- أنه إن لبس خفاً على خف قبل أن يحدث ولو مع خرق أحد الخفين، فالحكم للخف الفوقاني؛ لأنه ساتر فأشبهه المنفرد.

يعني إن لبس خفاً فلم يحدث حتى لبس عليه خف آخر، إما أن يكون الخفان صحيحين، يعني كل منهما يصح المسح عليه لو انفرد = فيمسح على أيهما شاء، إن شاء مسح على الفوقاني وإن شاء مسح على التحتاني، بأن يدخل يده من تحت الفوقاني فيمسح عليه، **لماذا؟** لأن كل واحد منهما يصح أن يمسح عليه بانفراد، فجاز المسح عليهما، كما أنه يجوز أن يغسل قدميه داخل الخف، يعتبر الخف مجرد شيء يستدفي به ويغسل قدميه، مع أنه أيضاً يجوز أن يمسح على الخف الذي يصح المسح عليه، فهنا سواء مسح على الفوقاني أو مسح على التحتاني = لا بأس؛ لأن كل منهما صحيح، هذا إذا لبس خفاً على خف قبل أن يحدث وكان كل منهما صحيحاً.

طيب لو لبس خفاً على خف، وأحد الخفين صحيح، والآخر غير صحيح يعني مخرق أو مثلاً يبين منه بعض القدم أو ما إلى ذلك، يعني إن كان أحدهما صحيحاً والآخر غير صحيح، فحينئذٍ يمسح على الفوقاني؛ لأنهما كخف واحد، فإن كان أحدهما اللذين لبسهما الذي فوق الآخر صحيحاً والآخر غير صحيح = جاز المسح على الفوقاني، **لماذا؟** لأنهما كخف واحد، وكذا إن لبس على صحيح مخرقاً، ولا يجوز حينئذٍ المسح على الخف التحتاني إذا كان أحد الخفين صحيح والآخر غير صحيح، لا يمسح على التحتاني إلا أن يكون التحتاني هو الصحيح، فيصح المسح عليه؛ لأنه ساتر بنفسه فكأنه انفرد، يعني لا فرق بين هذا وبين ما إذا انفرد، بخلاف إذا ما كان الفوقاني هو الصحيح = فلا يصح المسح إذا على التحتاني؛ لأنه غير ساتر بنفسه.

طيب، **"وإن كانا مخرقين"** الفوقاني مخرق والتحتاني مخرق، ولبس أحدهما فوق الآخر، وسترا محل الفرض؛ لأن الخرق ليسا في محل واحد، وإنما لمّا لبسهما معاً، الخرق في محالٍ مختلفة، حصل ستر للقدم بهما معاً، **فهل يجوز المسح على واحد منهما أو على أحدهما؟** الجواب: لا، لا يجوز المسح عليهما ولا على أحدهما؛ لأن كل واحد منهما غير صالح للمسح لو انفرد، هذا كلامه قبل الحدث، طيب إن توضأ الإنسان ولبس خفاً ثم أحدث، يعني لبسه على طهارة ثم أحدث، ثم لبس الخف الآخر = لم يجز المسح عليه؛ لأنه لبسه على غير طهارة، وإنما حينئذٍ يمسح على الخف الأسفل فقط.

طيب، لو مسح الخف الأول بعد الحدث، يعني توضأ ولبس خفاً، ثم أحدث، ثم مسح على الخف الذي لبسه أولاً -الآن لم يلبس إلا خفاً واحداً- = مسح على هذا الخف، ثم لبس خفاً ثانياً بعد أن مسح على الخف الأول، **فهل يمسح عليه؟** نقول: لا حتى هذا لا يجوز المسح عليه؛ لأن الخف الممسوح بدلٌ عن غسل ما تحته، والبدل لا يكون له بدل آخر، هو الآن مسح الخف الأول = بدلٌ عن غسل الرجل، فالمُبدل هو

الغسل، والبذل هو المسح، والبذل لا يكون مبدلاً فلا يكون له بدل آخر، وإنما يمسح على الأسفل؛ لأن الرخصة تعلقت به.

طيب، إن لبس خفاً على آخر قبل الحدث، ومسح الخف الأعلى، ثم نزع هذا الأعلى الذي مسح عليه، **فما الحكم؟** الحكم: أنه يلزمه أن ينزع التحتاني، وأن يعيد الوضوء؛ لأنه محل المسح، ونزعه كنزعهما والرخصة تعلقت بهما معاً، فصار ذلك كالكشاف القدم الذي سيأتي أنه يبطل به الوضوء. هنا أيضاً قالوا: "يمسح خفاً صحيحاً لبسه على طهارة على لفافة" لأن اللفافة أصلاً لا يصح المسح عليها، فهذا خف سائر لمحل الفرض ويشبه ما إذا انفرد، فلو لف الإنسان على رجله لفافة ثم لبس فوقها خفاً صحيحاً، فإنه يصح أن يمسح عليها. ولا يصح أن يمسح على خف مخرق لبسه على لفافة، ولا أن يمسح اللفائف وحدها كما عرفنا.

وفي كلام أصحابنا هنا، قال الشيخ عثمان -رحمه الله- في مسألة الخفين: "إما أن يكونا صحيحين، أو مخرقين، أو الأعلى صحيحاً والأسفل مخرقاً، أو عكسه" فهذه أربعة صور:

- إما أن يكونا صحيحين = فحينئذٍ يصح على أيهما شاء، يمسح على أيهما شاء.
- أو مخرقين = فلا يصح على شيء منهما حتى لو ستر.
- أو الأعلى صحيحاً والأسفل مخرقاً = فيصح المسح على الأعلى فقط.
- الصورة الرابعة: أن يكون الأعلى مخرقاً والأسفل صحيحاً = فحينئذٍ يمسح على أيهما شاء.

فهذا ما يتعلق بكلام أصحابنا هنا.

ثم قال المؤلف هنا في نفس المسألة، قال: "وإن أدخل يده من تحت فوقاني ومسح الذي تحته جاز" عرفنا هذا. "وإن أحدث ثم لبس فوقاني قبل مسح التحتاني أو بعده لم يمسح فوقاني بل ما تحته" تكلمنا أيضاً على هذه. قال: "ولو نزع فوقاني بعد مسحه لزم نزع ما تحته".

طيب، قال -رحمه الله-: "ويمسح وجوباً أكثر العمامة" الآن المؤلف يتكلم على صفة المسح، **كيف يمسح الإنسان على الحوائط؟** فقال: "ويمسح وجوباً أكثر العمامة ويختص ذلك بدوائرها" وهي الأكوار دون الوسط، إذاً يمسح الإنسان أكثر العمامة وجوباً، ولا يلزمه أن يستوعب العمامة كلها بالمسح، يمسح وجوباً أكثر العمامة، ويصح الاقتصار بل هذا هو الواجب، أن يقتصر -القدر الواجب يعني- على دوائر أكثر العمامة، ولا يختص المسح بالوسط وإنما يكون على الدوائر، فيمسح الدوائر دون الوسط؛ لأن الوسط قالوا يشبه أسفل الخف، وطبعاً يمسح على العمامة بالشرط الذي ذكرناه.

فهنا قال: "يمسح وجوباً أكثر العمامة ويختص ذلك بدوائرها"، قال المؤلف -رحمه الله-: "ويمسح وجوباً أكثر العمامة ويختص ذلك بدوائرها"، طيب **هل يمسح ما جرت العادة بكشفه مع العمامة؟** عرفنا أنه يُعفى عما جرت العادة بكشفه، لكن هل يمسحه؟ لا، لا يجب أن يمسح مع العمامة ما جرت العادة بكشفه؛ لأن

العمامة قامت مقام الرأس، فانتقل الفرض الذي هو المسح في الوضوء إليها وتعلق الحكم بها، لكن يسن أن يمسح على هذا الذي ظهر ولكنه إذا تركه لا شيء عليه، طيب هذا ما يتعلق بالمسح على العمامة.

أما المسح على الخف فقال: "ويمسح أكثر ظاهر قدم الخف" إذاً في قول الماتن "وظاهر قدم الخف" هو معطوف على قوله "العمامة" وليس على "أكثر"، وحينئذٍ فأنت تقرأ المتن هكذا: "ويمسح أكثر العمامة ووظاهر قدم الخف" أي أكثر ظاهر قدم الخف، وهذا الذي ذكره الشارح هنا ليبين المعنى، وليس الكلام في عبارة الحجاي في الزاد، ليس قوله: "ظاهر" معطوفاً على قوله: "أكثر"؛ لأنه لو كان كذلك لوجب استيعاب الظاهر، فتقول: "ويمسح أكثر العمامة وظاهر قدمه" أي ويمسح ظاهر الخف يعني كل الظاهر، وهذا ليس مراده وإنما مراده هو معطوف على العمامة فالكلام بهذا المعنى: "ويمسح أكثر العمامة وأكثر ظاهر قدم الخف، وكذلك الجرموق والجورب.

قال: "والجرموق والجورب" وعرفنا الجرموق، فيمسح أكثر ظاهر القدم، وهذا هو القدر الواجب، ويكون المسح مرة واحدة، ولا يسن استيعابه وإنما يكون أكثر الظاهر، ويمسح مرة واحدة فلا يجب أن يكرره بل ولا يسن كمسح الرأس، دون أسفله وعقبه.

قال -رحمه الله-: "وسن أن يمسح" هذه صفة المسح "وسن أن يمسح بأصابع يده" يعني أن يضع يديه مفرجتي الأصابع على أطراف أصابع رجليه ثم يمرهما على مشطي قدميه إلى ساقيه، هذا هو المستحب وذكره في الإقناع وذكره غيره، يضع يديه مفرجتي الأصابع على أطراف أصابع رجليه، ثم يمرهما على مشطي قدميه إلى ساقيه، فإن بدأ من ساقه إلى أصابعه = أجزأه، لكن هذا الذي ذكرناه هو الأفضل، ويسن مسح الرجل باليد اليمنى، والرجل اليسرى باليد اليسرى.

قال -رحمه الله-: "وسن أن يمسح بأصابع يده من أصابعه أي أصابع رجليه إلى ساقه، يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ورجله اليسرى بيده اليسرى ويفرج أصابعه إذا مسح وكيف مسح أجزأه" ولهذا قلنا لو أنه بدأ من الساق إلى الأصابع أجزأه.

"ويكره غسله وتكرار مسحه" لأن الذي جاء به الشرع في الخف هو المسح، كما أن الذي جاء به في الرأس هو المسح، فيكره غسله ويكره تكرار مسحه، فحكم غسله كحكم غسل الرأس في الأجزاء، لهذا قال في المنتهى: "وحكمه حكم رأس وحكمه بأصبع أو حائل وغسله حكم رأس" أي حكم غسله في الأجزاء كحكم غسل الرأس، يعني إن أمر يده = أجزأه، وإن لم يمر = لم يجزئ، وأما الكراهة فإنه مكروه بلا إشكال.

ثم قال -رحمه الله-: "دون أسفله أي أسفل الخف" أي فلا يمسح أسفله ولا يتعلق به المسح، "وعقبه فلا يسن مسحهما ولا يجزئ لو اقتصر عليه" لأنه ليس محلاً للمسح.

ثم قال: "ويمسح وجوباً على جميع الجبيرة لما تقدم من حديث صاحب الشجرة" فالجبيرة يجب تعميمها بالمسح، وليست كالخف وليست كالعمامة، فهذه أيضاً من الفروق بين الجبيرة والحوائل الأخرى، وقد أشرنا

إلى هذه الفروق من قبل، وعرفنا أنه يجب مسح جميع الجبيرة التي لم تتجاوز قدر الحاجة، فإن تجاوزت الجبيرة محل الحاجة وجب نزعها إن أمكن، فإن خاف نزعها تلفاً أو ضرراً تيمم للقدر الزائد عن الحاجة، ومسح ما كان محاذياً لمحل الحاجة، وغسل المكشوف = فيجمع حينئذٍ بين الغسل للمكشوف والمسح للجبيرة الجزء الذي يحاذي لمقدار الحاجة، ويتمم بدلاً عن غسل ما تحت الجبيرة المشدودة على القدر الزائد عن الحاجة.

قال المؤلف -رحمه الله- تعالى: "ومتى ظهر بعض محل الفرض ممن مسح بعد الحدث بخرق الخف أو خروج بعض القدم إلى ساق الخف أو ظهر بعض رأس وفحش أو زالت جبيرة استأنف الطهارة" هذه من المسائل التي ينبغي أن يتنبه لها الإنسان في عبادته عندما يمسح على الخفين، أنه متى ظهر بعض محل الفرض يعني بعض قدمه فيما يتعلق بالخف وكذلك في العمامة في القدر الذي لم تجر العادة بكشفه، متى ظهر بعض قدمه بعد الحدث، وقبل انقضاء المدة، لأن المؤلف هنا قال: "ممن مسح بعد الحدث" فالكلام ليس في أن يخلع الإنسان الخف وهو متطهر، يعني تطهر طهارة كاملة ثم لبس الخف ولم يحدث ثم خلع الخف ثم أعاده مرة ثانية = لا إشكال في هذا، ولا إشكال أيضاً فيما لو مسح عليه من باب تجديد الوضوء، يعني لو أن رجلاً غسل رجله ولبس الخف على طهارة، ثم إنه مسح على الخف في الوضوء التجديدي وليس وضوءاً من أجل الحدث فليس هذا أيضاً من مسألتنا = هذا لا إشكال أن يخلعه ويلبسه مرة ثانية؛ لأنه لم يخلعه بعد أن أحدث.

المؤلف هنا يتكلم على من مسح بعد الحدث، متى ظهر بعض محل الفرض ممن مسح بعد الحدث، هذه صورة المسألة، طيب ظهر بعض محل الفرض كيف هذا؟ قال: "بخرق الخف" بأن يكون الخف متخرقاً، فظهر بعض ما تحته، وكذلك أن يخرج بعض القدم إلى ساق الخف، قال: "أو خروج بعض القدم إلى ساق الخف" هذا أيضاً فيه ظهور لبعض محل الفرض، طبعاً ظهور محل الفرض كله من باب أولى، "أو ظهر بعض رأس وفحش" يعني ظهر بعض رأسه وفحش هذا الذي ظهر، يعني في الرأس فقط، والفحش هنا في الرأس وليس في الرجلين، وأما الرجل فمتى ظهر بعضها ولو كان شيئاً يسيراً، إذا يتنبه إلى أنه متى ظهر بعض قدمه مطلقاً سواء أكان قليلاً أم كثيراً، أو ظهر بعض رأسه وفحش ما ظهر في الرأس فقط، ولهذا عبر بعضهم بهذا: "ومتى ظهر بعض رأس وفحش" هذه عبارة المنتهى، "أو بعض قدم إلى ساق الخف" فجعل الرأس مقدمة في العبارة؛ حتى لا يلتبس الأمر على القارئ أن القيد يعود إليهما معاً.

طيب، "وفحش" مقتضى إطلاق المؤلف وغيره، أنه سواء طال الزمن أو لم يطل وهو كذلك، فالكلام هنا في فحش الجزء المنكشف، ومرده إلى العرف لا في طول الزمان وقصره، فحينئذٍ إذا ظهر بعض رأس وفحش.

قال: "أو زالت جبيرة استأنف الطهارة" كذلك في الجبيرة، قالوا: إن زوال الجبيرة حكمه حكم خلع الخف، حتى لو كان قبل بُزء الجرح أو الكسر، كخلع الخف؛ لأن مسحها بدلاً عن غسل ما تحتها، لكن إذا مُسحت في الطهارة الكبرى وزالت -يعني في الجنابة لأن هذا من خصائص الجبيرة أيضاً- = أجزأ غسل ما تحتها،

لماذا؟ "لعدم وجوب الموالاة في الطهارة الكبرى" هكذا قاله ابن النجار -رحمه الله- في شرح المنتهى وقاله غيره، ونظر فيه الشيخ البهوتي -رحمه الله- في شرح الإقناع قال: "وقد تقدم لك أن الصحيح عند المحققين أن المسألة ليست مبنية على وجوب الموالاة بل على رفع المسح للحدث وعدم تبعضه وإذا فلا فرق بينهما".

ولهذا في قولهم: "استأنف الطهارة" هنا، يعني سواء فاتت الموالاة أم لم تفت؛ لأن النقص مبني على كون المسح رافعا للحدث، وأن الحدث لا يتبعض في النقص، فإذا زال الساتر -وهو الخف أو العمامة أو الجبيرة-، عاد الحدث إلى المستور = فيعود إلى الجميع، فالحكم الآن أنه إذا زالت الجبيرة فحكمها حكم خلع الخف، طيب هذا الحكم مبني على ماذا؟ اختلف الأصحاب رحمهم الله في بناء الحكم في هذه المسألة:

- فقول: "هي مبنية على الموالاة" قيل إن هذه المسألة مبنية على الموالاة، وهذا مشى -عليه ابن قدامة -رحمه الله-، وتبعه ابن النجار في شرح المنتهى كما أشرت إلى ذلك، فعلى هذا بناء على هذا التعليل، لو حصل ذلك قبل فوات الموالاة = أجزاء مسح رأسه وأجزأه غسل قدميه قولاً واحداً بناء على هذا التعليل، لماذا؟ لأنه لم يحصل إخلال بالموالاة، وإن فاتت الموالاة = ابتداء الطهارة، استأنفها من جديد، وعلى القول بعدم وجوب الموالاة أصلاً = يغسل قدميه، وعرفنا من قبل أن الصحيح من المذهب أن الموالاة فرض.
- وقيل: إن المسألة مبنية على أن المسح يرفع الحدث، وهذا الذي صححه مجد الدين ابن تيمية في شرحه على الهداية، وقدمه شيخ الإسلام -رحمه الله- في شرح العمدة، وقالوا إنه الصحيح من المذهب عند المحققين، والصحيح من المذهب أنه يرفع الحدث فبنوا ذلك على أن المسح يرفع الحدث عن الرجلين، وعلى أن الحدث لا يتبعض، فإذا خلع الخف أو خلع العمامة أو الجبيرة، عاد الحدث إلى الرجلين فيسري إلى بقية الأعضاء، فيستأنف الوضوء حتى لو قرب الزمان.
- وقيل: إنها مبنية على صحة غسل كل عضو بنية، فإن قلنا يصح تفريق النية على أعضاء الوضوء = أجزأ غسل قدميه، وإلا فإنه يبتدىء الطهارة.
- وقيل: مبنية على أن الطهارة لا تتبعض في النقص وإن تبعضت في الثبوت كالصلاة والصوم، وهذا قاله القاضي أبو يعلى في الخلاف وقاله أبو الخطابي في الانتصار.

وكلام شيخ الإسلام في شرح العمدة هنا كلام جيد أقرأه للفائدة، قال -رحمه الله-: "لا يختلف المذهب أنه إذا انقضت المدة المعتبرة أو خلع قبلها بطل حكم المسح فلا يجوز أن يصلي به سواء نزع خفيه بعد انقضاء المدة أو لم ينزعها؛ لأن هذه الحال لا يجوز أن يبتدىء طهارة المسح فيها لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- إنما أذن في المسح ثلاثاً لما ليس على طهارة غسل وأمر بالخلع عند انقضاء المدة فمتى انقضت المدة خلع الخف فإنه شرط المسح. وكل حال لا يجوز فيها ابتداء الطهارة لا يجوز فيها استدامتها كالتميم بعد رؤية الماء، وهذا لأن ابتداء الطهارة خصوصاً أقوى من استدامتها؛ لأنه فعل وذاك حكم ولهذا يجوز ابتدائها مع قيام الحدث وطهارة التيمم والمستحاضة بعد خروج الوقت، ولا يجوز استدامتها فإذا كان

بعد انقضاء المدة وخلع الخف يمتنع ابتداء طهارة المسح، فكذلك يمتنع استدامتها" إذا كان بعد انقضاء المدة وخلع الخف يمتنع ابتداء طهارة المسح فكذلك يمتنع استدامتها.

"وفارق هذا إذا زال شعره أو ظفره" لأنه يوجد بعض العلماء يُنظر بهذا، أنه إن خلع خفيه أو قص شعره وأظافره فلا وضوء عليه كما ذكره البخاري عن الحسن وغيره وقاله غيره يعني، "فإذا كان بعد انقضاء المدة وخلع الخف يمتنع ابتداء طهارة المسح فكذلك يمتنع استدامتها وفارق هذا" شيخ الإسلام الآن يرد على التعليل أو القياس الذي ذكره غير واحد من أهل العلم، أن خلع الخف كزوال الشعر، يعني أنك إذا مسحت على رأسك وزال الشعر -حلقت رأسك- = فإن وضوءك كما هو، فكذلك في الخف، إذا أزلت الحائل فإن وضوءك كما هو، فيقول: لا، "يفارق هذا إذا زال شعره أو ظفره أن طهارتها بحالها؛ لأن ما تحت الشعر والظفر لم يتعلق به الحدث الأصلي قبل ظهوره، بدليل أنه لا يشرع طهارته" أنت في المسح لا تغسل فروة رأسك لا تغسل جلد رأسك، وإنما في الوضوء تمسح على الشعر فالحكم هنا متعلق بالشعر.

"وإنما تعلق به الحدث التابع كغير أعضاء الوضوء، فإذا زالت الحدث عن محل الوضوء زال عنه تبعاً، فلا يعود إليه حتى يعود إليها، والرجل" في الخف يعني "تعلق بها الحدث الأصلي بدليل أنها تشرع طهارتها، فلو غسلها في الخف أجراً" وذكرنا هذا من قبل، أنه لو أدخل يده فغسل رجله من داخل الخف أجراً ذلك، "ولهذا يتعدى حكم الحدث إحدى الرجلين إلى الأخرى، ولا يتعدى موضع الشعر والظفر إلى غيره، فإذا زال عنها بشرط عاد إليها بفواته، وتبطل الطهارة بذلك في أصح الروايتين كما ذكر الشيخ" يعني ابن قدامة "فإذا أراد عودها احتاج إلى طهارة كاملة" وهذا كلام جيد جداً في تعليل المذهب.

ثم قال بعد أن ذكر قول آخر في المذهب وهو أنه تبطل طهارة الرجلين خاصة فيكفيه غسلهما، قال: "وبنوا ذلك على أن الطهارة تتبع بعض وأنه يجوز تفريقها كالغسل، فيما أن نقول أن الحدث لم يرتفع عن الرجل خاصة فتغسل بحكم الحدث السابق، أو نقول ارتفع عنها وعاد إليها خاصة، ووجه الأول أن ما أبطل طهارة عضو أبطل طهارة سائر الأعضاء كسائر النواقض، ثم من أصحابنا من بني هذا على أن الموالاة واجبة" هذا الذي كنت أذكره قبل قراءة كلام شيخ الإسلام، وهو تعليل المسألة هنا مبني على ماذا؟ يقول: "من أصحابنا من بني هذا على أن الموالاة واجبة، فإذا تأخر غسل الرجلين لم يصح كما لو كانتا طاهرتين، والتزموا على هذا أنه لو كان الخلع وانقضاء المدة عقيب المسح" يعني بدون تفريق يبطل الموالاة "كفى غسل الرجلين، وبنوا هذا على أن طهارة المسح لا ترفع حدث الرجل وإنما تبيح الصلاة بها؛ لأنها طهارة موقته فلم يرتفع الحدث كالتيميم وطهارة المستحاضة فإذا طهرت الرجل وانقضت المدة ظهر حكم الحدث السابق".

"والمنصوص أنه يجب عليه استئناف الوضوء سواء طال الفصل أو قصر- بناء على شيئين" وهذا الذي اختاره شيخ الإسلام "أحدهما أن الحدث يرفع الحدث رفعا موقتا؛ لأن رفع الحدث شرط لصحة الصلاة مع القدرة عليه فلو لم يحصل لم تصح الصلاة لأنه قادر على غسل رجله بخلاف التميميم والمستحاضة فإنهما عاجزان عن رفع الحدث، والثاني أنه إذا ارتفع ثم عاد إلى الرجل سرى إلى بقية الأعضاء لأن الحدث لا

يتبعض فلا يرتفع عن عضو حتى يرتفع عن الجميع بدليل أنه لا يستفاد ببعضه فائدة أصلاً، وأن حكمه يتعدى محله وذلك معلق على طهارة جميع الأعضاء، ويمكن أن يبني على أنه وإن لم يرفع لكن الإباحة لا تتعلق ببعض الأعضاء دون بعض، فمتى استباح الصلاة بمسح الرجل ثم زالت الإباحة عنها زالت عن جميع الأعضاء، ويلزم على هذا متى تيمم لرجليه ثم وجد الماء عقيب ذلك أنه يعيد الوضوء " هذا كلام شيخ الإسلام -رحمه الله-.

وعرفنا أن الشيخ منصور البهوتي قال في شرح الإقناع على كلام ابن النجار في شرح المنتهى: "وقد تقدم لك أن الصحيح عند المحققين أن المسألة ليست مبنية على وجوب الموالاة بل على رفع المسح للحدث وعدم تبعضه وإذا فلا فرق بينهما". وقال عثمان -رحمه الله- عن كلام البهوتي هذا: "يمكن أن يجاب بأن التبعض في الطهارة الصغرى بنزع نحو الخف لما كان يؤدي في بعض الصور إلى فوات الموالاة منع المحققون من التبعض مطلقاً فأبطلوا الطهارة الصغرى بنزع نحو الخف سواء فاتت الموالاة أم لم تفت وحاصله أن من الأصحاب من اعتبر فوات الموالاة بالفعل فبني الأمر على ذلك ومنهم من اعتبر ما يمكن معه فوات الموالاة وهو التبعض فمنعه رأساً سواء فاتت معه الموالاة بالفعل أو لم تفت وإلى هذا ذهب المحققون وهو أقرب إلى الاحتياط، فظهر من هذا أن القائل بعدم التبعض ناظر إلى الموالاة، وأنها هي الحاملة له على ذلك وهو إنما يتأتى في الطهارة الصغرى دون الكبرى فلا يتأتى ذلك فيها عند الجميع، فلهذا اكتفي فيها بغسل ما تحت الجبيرة فقط، ولا بُد في ذلك بدليل أنه لو اغتسل في جميع بدنه إلا موضع الجبيرة فلم يغسله ولم يمسه فإنه إذا نزعه أو كان لا جبيرة عليه لم يلزمه سوي غسل ذلك المتروك ففي صورة ما إذا مسحه أولاً؛ لأن المسح لم يرد إلا تخفيفاً فما ذكره صاحب المنتهى وغيره ليس مبنياً على ضعيف هذا ما ظهر لي والله أعلم" وهذا كلام جيد من الشيخ عثمان -رحمه الله-، وعلى كل حال فكان ذلك في الغسل -الطهارة الكبرى يعني في الجبيرة- فيكفي غسل ما تحت الجبيرة عن إعادة الغسل، سواء قلنا إن التعليل اعتبار الموالاة في الوضوء وعدم اعتبارها في الغسل، أو قلنا غير ذلك والله تعالى أعلم.

قال المصنف -رحمه الله-: "فإن تطهر ولبس الخف ولم يحدث لم تبطل طهارته بخلعه ولو كان توضأً تجديداً ومسح" وهذا الذي ذكرناه عند قوله في أول المسألة "ومتى ظهر بعض محل الفرض ممن مسح بعد الحدث" يعني الكلام هنا في مسح جاء بعد حدث وليس في مسح في وضوء تجديداً ولا في خلع قبل أن يحدث أصلاً.

قال: "أو تمت مدته أي مدة المسح استأنف الطهارة ولو في صلاة" إذا تمت مدة المسح، يعني أربع وعشرين ساعة بالنسبة للمقيم من حدث بعد لبس وكذلك بالنسبة للمسافر ثلاثة أيام بلياليها، يعني مثلاً لو أن رجلاً لبس الخف بعد صلاة الفجر وظل على طهارته إلى صلاة الظهر، انتقضت طهارته الساعة الثانية عشرة وتوضأً ومسح على الخف وقت الظهر مثلاً الحادية عشر-ونصف في اليوم الثاني كان يصلي الظهر، يعني كبر تكبيرة الإحرام في الساعة الثانية عشرة لصلاة الظهر ومسح في هذا التوقيت بالضبط في الأمس، أو حتى كبر الساعة الثانية عشر-إلا دقيقتين، وهو في أثناء الصلاة انتهى الوقت -الساعة جاءت الثانية عشر- مضت

أربع وعشرون ساعة من حدث بعد لبس = عليه أن يستأنف الطهارة يعني يتوضأ وضوءاً جديداً، توضأ مرة ثانية وبطلت طهارته وبالتالي بطلت صلاته.

قال المؤلف: "لأن المسح أقيم مقام الغسل فإذا زال أو انقضت مدته بطلت الطهارة في الممسوح" فالطهارة هذه مؤقتة بطلت بانتهاء وقتها كخروج وقت الصلاة في حق المتيمم؛ لأنه يتيمم لكل صلاة بعد دخول وقتها، ويبطل تيممه بخروج الوقت، وحينئذٍ يعيد الوضوء، لا لوجوب الموالاة، بل لأن المسح يرفع الحدث والحدث لا يتبعض كما عرفنا.

قال -رحمه الله-: "لأن المسح أقيم مقام المسح فإذا زال أو انقضت مدته بطلت الطهارة في الممسوح فتبطل في جميعها لكونها لا تتبعض".

نكتفي بهذا القدر ونقف عند باب نواقض الوضوء ويكون هذا في الدرس القادم إن شاء الله، وصلي الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نهاية الدرس السابع عشر